«بي إم دبليو 320i» و«فورد موستانج» للفائزين الجدد

«VIVA» تعلن عن أول فائز بجائزة الـ 25 ألف دينار

الفائز محمد شريف شيخ نايب أثناء تسلم جائزة الـ 25 ألف دينار

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية (VIVA)، أمس عن الفائز الأول بجائزة الـ 25 الف دينار، أحدث اضافة الى حملة «اربح سيارة كل أسبوع» كجزء من احتفالات عيد الأضحى المبارك، وكان صاحب الحظ السعيد والفائز الأول بالجائزة الكبرى محمد شريف شيخ نايب وقد أعلنت الشركة عن أسماء آخر عملائها الفائزين بالسيارتين وهم رانجيف مالاكا والذي تسلم سيارة بي ام دبليو 320i الجديدة وفهد راهي الشمري الذي تسلم سيارة فورد موستانج الجديدة فور اعلان نتائج السحب.

بدورها، هنأت شركة «VIVA» أصحاب الحظ السعيد من عملائها، داعية كل من لم يحالفه الحظ في سحب هذا الأسبوع الى المشاركة في السحوبات الأسبوعية المقبلة.

وبالمناسبة صرح مدير الاتصالات التسويقية بالشركة عبد الرزاق العيسى، قائلا: «تعد هذا الاضافة جزءا من التزامنا المستمر بتلبية متطلبات عملائنا بل التفوق على توقعاتهم، نتطلع لاضافة المزيد من الاثارة والتشويق الى عروضنا الترويجية التي نقدمها لعملائنا بشكل دائم ومستمر».

ويمكن التأهل للفوز بفرصتين للربح من خلال طريقتين، الأولى من خلال الاشتراك بمبلغ 500 فلس يوميا، فيحصل المشترك على فرصة واحدة لدخول السحب كل أسبوع، اضافة الى الحصول على اتصالات ورسائل SMS محلية غير محدودة ضمن شبكة VIVA.

أما الخيار الثاني فهو خاص بمشتركي خدمات BlackBerry للدفع المسبق، حيث يحصل العميل تلقائيا على 7 فرص لدخول السحب كل أسبوع عند الاشتراك بخدمة BlackBerry الشهرية بـ 3,9 دنانير، والتي تتيح للعملاء الاستفادة من جميع خدمات BlackBerry بشكل لامحدود، الى جانب هذا، يحصل كل عميل على فرصة اضافية لدخول سحب الأسبوع عند شرائه خطا جديدا مسبق الدفع وتشغيل خطه عبر ارسال رسالة نصية قصيرة تتضمن «GO» الى الرقم 535.

كما يستطيع العملاء الاشتراك في الخدمتين في ان واحد لمضاعفة فرص فوزهم كل أسبوع والفوز بمبلغ 25 الف دينار أو باحدى السيارتين. علما أن جميع المشتركين غير الفائزين في سحب كل أسبوع سيتم اضافتهما الى السحب التالي لتتضاعف معها فرص الفوز. وتجدر الاشارة الى أن السحب الأسبوعي المقبل سيكون على 25 الف دينار وسيارتي Mercedes Benz C180 وشفروليه كامارو.

السعودية ثاني أسرع نمو اقتصادي بين دول «العشرين»

العربية: توقع تقرير اقتصادي حديث أن تحقق السعودية أسرع نمو اقتصادي بين دول مجموعة العشرين بعد الصين خلال 2012، في الوقت الذي ستحقق فيه دول الخليج مستوى نمو يفوق المتوسط العالمي. وتوقع التقرير الذي أصدرته «باركليز كابيتال»، أن يحقق الاقتصاد السعودي نموا قدره 6,2٪ خلال 2012، يتبعه نمو 5,1٪ خلال 2013، وفقا لصحيفة «الجزيرة» السعودية. وتجيء هذه المستويات من النمو في المرتبة الثانية بعد الصين التي يتوقع أن يحقق اقتصادها نموا يتراوح بين 7 و8٪ خلال عامي 2012 و2013. وخارج مجموعة العشرين رجح التقرير أن يكون الاقتصاد القطري الأعلى نموا في العالم عند مستوى 11,5٪ خلال 2012. في السياق ذاته، يؤكد الخبراء الاقتصاديون أن السياسات المالية والاقتصادية السعودية ساهمت في انتقال المملكة من بلد معتمد على مورد وحيد للدخل إلى اقتصاد قائم على التنوع في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، ويشيرون إلى أن تبني إشراك القطاع الخاص حقق للاقتصاد السعودي قفزات مكنت المملكة من احتلال موقع متقدم من بين دول مجموعة العشرين. وقفزت المملكة في التصنيف السنوي لتنافسية بيئة الاستثمار من المركز 67 في تصنيف 2005 إلى المركز 13 في تصنيف 2009. كما ساهمت الصناديق الحكومية في إنشاء القاعدة الصناعية والتنموية في المملكة حيث حرصت على تقديم القروض والدعم والحوافز وإرساء مبدأ مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي ومساعدته من خلال علاقاتها الدولية في إقامة مشاركة واسعة مع مختلف الدول المتقدمة صناعيا. بينما بلغ إجمالي المساعدات والقروض التي قدمتها المملكة للدول النامية عبر القنوات الثنائية ومن خلال المؤسسات متعددة الأطراف خلال الفترة من 1991 إلى 2008 نحو 120,6 مليار ريال. فيما ذكر تقرير أصدرته «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، أن الإنفاق العام الذي يقوده الطلب المحلي مازال المحفز الرئيسي للاقتصاد السعودي، وفي ظل الارتفاع الذي تشهده العائدات النفطية والذي وصل إلى مستويات قياسية، فإن المؤشرات تؤكد استمرار النمو والازدهار في الموقف المالي على المدى القريب.

تقرير البورصة اليومي

عمليات شراء واسعة على أسهم قيادية ورخيصة دفعت مؤشرات السوق لارتفاعات كبيرة

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على ارتفاع كبير على مستوى جميع مؤشراته، وذلك على وقع عمليات شراء واسعة شملت العديد من الأسهم القيادية والمتوسطة والرخيصة في أغلب القطاعات، وقفز المؤشر العام للسوق إلى مستوى 5772 نقطة على وقع مكاسب المؤشر السعري الذي ارتفع في جلسة تعاملات أمس بأكثر من 40 نقطة، وبذلك تكون مكاسب الجلستين الأخيرتين قد تجاوزت 60 نقطة وفي حال استمرار الأداء على هذه الوتيرة قد يتخطى المؤشر العام مستوى 5800 نقطة خلال تعاملات الأسبوع المقبل ما لم تظهر مستجدات تؤثر بشكل سلبي على أداء السوق، واستطاع المؤشر الوزني كسر مسلسل تراجعاته المحدودة وحقق مكاسب كبيرة بلغت 3,58 نقاط ليرتفع إلى مستوى 408,9 نقاط، كما حقق مؤشر كويت 15 ارتفاعا كبيرا تجاوز 10,4 نقاط ليصل إلى مستوى 994,1 نقطة ليقترب مجددا من مستوى 1000 نقطة والذي كان قد فقده مع التراجعات الحادة للسوق على وقع الأحداث السياسية الأخيرة.

وشهدت جلسة أمس ارتفاعا في بداية التعاملات واستمر ارتفاع مؤشرات السوق حتى منتصف الجلسة، ومن ثم بدأت عمليات تصريف لجني الأرباح وكانت عمليات البيع واضحة على أسهم المستثمرون وأبيار ورمال، ولكن تأثير هذه العمليات كان محدودا على مؤشرات السوق وخاصة السعري الذي خسر 3 نقاط، وسرعان ما ارتد المؤشر للارتفاع مجددا على وقع عمليات شراء واسعة لعدد كبير من الأسهم المتوسطة والرخيصة ومنها على سبيل المثال الأسهم التابعة لمجموعة الخرافي مثل الاستثمارات والساحل والمال، وعدد من الأسهم التابعة لمجموعة ايفا، إضافة إلى أسهم منفردة موزعة على كثير من القطاعات منها الخليجي وصناعات وأعيان العقارية ومنازل وأدنك والتجارة، وأسهم خليجية منها تمويل الخليج والإثمار وهو ما أدى إلى زيادة مكاسب المؤشر السعري، كما كان لنشاط مجموعة من الأسهم الكبيرة وفي مقدمتها زين وبنك الخليج والصناعات وأجيليتي دورا في المكاسب التي حققها مؤشر كويت 15 في جلسة أمس والتي تجاوزت 10 نقاط، ويرجح أن يكون للمحفظة الوطنية دور في هذا الزخم الذي شهدته الأسهم القيادية بعد فترة من العزوف عنها وهو الأمر الذي انعكس بشكل جلي على القيمة الإجمالية التي قفزت بشكل كبير وزادت عن القيمة في جلسة أول من امس بمقدار 108٪، حيث كان لتداولات سهمي زين والخليج دور كبير في هذه القفزة باستحواذهما على 9,3 ملايين دينار تمثل نحو 29٪ من الإجمالي.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 40,16 نقطة ليصل إلى مستوى 5772,17 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,69٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 3,58 نقاط ليرتفع إلى مستوى 408,9 نقاط بنسبة زيادة 0,80٪، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 10,42 نقطة ليغلق عند مستوى 994,14 نقطة بارتفاع نسبته 1,06٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 309,2 ملايين سهم نفذت من خلال 5833 صفقة قيمتها 34,1 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا كبيرا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 82,2٪، كما ارتفعت الصفقات بنسبة 69,3٪، فيما قفزت القيمة الإجمالية بنسبة 108٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 15,4 مليون دينار بنسبة تشكل 45,1٪ من الإجمالي، تصدرها سهم زين، وذلك من خلال 4,7 ملايين دينار تمثل 13,7٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت أسهم 5 شركات على 42,3٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم الخليجي من خلال 36,2 مليون سهم تشكل 13,6٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات تراجعات متفاوتة في جلسة أمس وهي النفط والغاز، والمواد الأساسية، والسلع الاستهلاكية، والرعاية الصحية، والخدمات الاستهلاكية، والتأمين، والعقار، والتكنولوجيا، وارتفعت مؤشرات 4 قطاعات هي الصناعية، والاتصالات، والبنوك، والخدمات المالية، ولم يتم التداول على أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

40.16
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,69٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 3,58 نقاط بنسبة 0,80٪، وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 10,4 نقطة بنسبة ارتفاع 1,06٪.

309.2
ملايين سهم تم تداولها بقيمة 34,1 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 45,1٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم زين على 13,7٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

8
قطاعات تراجعت مؤشراتها في جلسة أمس، تصدرها قطاع السلع الاستهلاكية بواقع 6,2 نقاط، وارتفعت مؤشرات 4 قطاعات تصدرها قطاع الاتصالات بمقدار 10,6 نقاط.

من خلال الربط التليفزيوني الآلي

«نفط الكويت» استعرضت كيفية السيطرة على حريق بئر الروضتين وتأمين المنشآت

سامي الرشيد مع قيادات الشركة خلال اللقاء

نظمت شركة نفط الكويت امس الاول لقاء لقيادات القطاع النفطي ووزارة النفط لاطلاعهم على آخر مستجدات حريق البئر 484 ـ RA في الروضتين شمال الكويت.

وشمل اللقاء الذي أقيم في مركز الاتحاد في الأحمدي عرضا لتسلسل أحداث الحريق وطرق معالجته بما في ذلك وسائل إخلاء المنطقة وطرق تأمين المنشآت النفطية المحيطة بالبئر ومكافحة الحريق وإخماده.، وتم ذلك من خلال الربط التلفزيوني الآني بين مركز إدارة الازمات في الشركة ووحدة معالجة الحوادث المتقدمة في موقع الحادث، كما شمل اللقاء الرد على استفسارات واسئلة الحضور حول الحادث ووسائل التحكم في الحريق.

ويأتي هذا العرض الذي نظمته الشركة تماشيا مع مبدأ الشفافية التي تلتزم به المؤسسة وشركاتها.

وشمل الاستعراض الذي هدف إلى تحقيق مبدأ الشفافية الذي تتبعه مؤسسة البترول الكويتية، استعراض خطوات فرق العمل لإزالة المخلفات الناتجة عن التسرب من الموقع، والبدء في المرحلة الثانية التي تعقب عمليات التنظيف، وهي مرحلة تأهيل الموقع للتوصل إلى مصدر التسريب، وتركيب صمام تحكم لإتاحة الفرصة للتعامل مع البئر فنيا، وفي الوقت نفسه الانتهاء من اعادة التأهيل خلال الاسابيع القلية المقبلة.

وقد أشاد الفريق المسؤول عن غرفة التحكم المركزية في شركة نفط الكويت، بجهود الفنيين وفريق الاطفاء الذي استطاع السيطرة في وقت قياسي على تسرب غاز كبريتيد الهيدروجين من بئر رقم KA848 الموجود في المنطقة النظيفة بحقل الروضتين.

قطر تدرس استثمار 10 مليارات يورو في المجموعات الفرنسية الكبرى

باريس ـ أ.ف.پ: أعلن السفير القطري لدى فرنسا محمد الكواري ان قطر تدرس امكانية استثمار 10 مليارات يورو (12,8 مليار دولار) في شركات فرنسية كبرى.

واستقطبت فرنسا بشكل لافت مؤخرا الاستثمارات القطرية مع شراء نادي سان جيرمان الباريسي لكرة القدم، والاستحواذ على حصة تبلغ 3٪ في شركة توتال العملاقة للطاقة إضافة الى حصص في شركة البناء فينسي والمجموعة الإعلامية لاغاردير.

وقال الكواري ان «مبلغ العشرة مليارات يورو ستوضع في مجموعات فرنسية كبيرة لتنفيذ مشاريع مشتركة ولإبرام شراكات مع دولة ثالثة».

وأضاف ان «هذه فكرة تجري دراستها ولم يتم بتها بشكل نهائي».

الى ذلك، من المتوقع توقيع اتفاق بحلول نهاية العام بشأن إنشاء صندوق فرنسي ـ قطري لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة قد تصل الى 300 مليون يورو.

وكان هذا الصندوق الذي تم الإعلان عنه في بادئ الأمر على انه موجه للضواحي الباريسية اثر زيارة لنواب محليين الى قطر، اثار جدلا كبيرا عند طرحه للمرة الأولى نهاية 2011 وحتى خلال حملة الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة.

وأعطت الحكومة الفرنسية الاشتراكية في نهاية الأمر ضوءها الأخضر للمشروع شرط ان تكون شريكة فيه.

وبالتالي سيتم إنشاء هذا الصندوق بمساهمة تبلغ نصف قيمته من جانب «جهاز قطر للاستثمار»، الذراع المالية لإمارة قطر، «لحد 100 الى 150 مليون يورو» والنصف الآخر سيكون مقدما من جانب صندوق الايداعات الفرنسي وشركاء خاصين وفق السفير.

ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع بـ 0,2٪ في سبتمبر

كونا: أظهرت الأرقام الصادرة عن بنك الكويت المركزي ان عرض النقد بالمفهوم الواسع «ن2» ارتفع في شهر سبتمبر الماضي بنسبة 0,2٪ مقارنة بالشهر السابق حيث بلغ 28603,1 ملايين دينار.

وقالت النشرة الشهرية لإدارة البحوث الاقتصادية في البنك المركزي لشهر سبتمبر الماضي التي خصت بها «كونا» ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت بواقع 0,6٪ لتبلغ حوالي 27600 مليون دينار، فيما ارتفعت هذه الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 9٪ لتصل الى 2376,9 مليون دينار.

وأضافت النشرة ان اجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار المتمثل بسندات «المركزي» انخفض في شهر سبتمبر الماضي بواقع 0,6٪ مقارنة بالشهر السابق حيث بلغ 1894 مليون دينار في حين ارتفع اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك بنهاية سبتمبر الماضي بنسبة 0,1٪ حيث بلغ 46762 مليون دينار.

وذكرت ان صافي الموجودات الاجنبية للبنوك المحلية ارتفع في شهر سبتمبر الماضي بنسبة 1,3٪ بلغ 5943,9 مليون دينار وانخفضت ودائع الاجل لدى البنك المركزي بنسبة 8,3٪ في الشهر نفسه لتصل الى 1843 مليون دينار.

وبينت ان ودائع غير المقيمين بالدينار ارتفعت بنسبة 4,4 ٪ لتصل الى 2927 مليون دينار في حين ارتفعت هذه الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 5٪ حيث بلغت 2090 مليون دينار.

وقالت النشرة ان ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين ارتفعت بنسبة 0,6٪ في سبتمبر الماضي لتبلغ 26806,7 مليون دينار، بينما انخفض متوسط اسعار الفائدة على سندات الخزينة لمدة عام الى 1٪ واشارت الى ان متوسط سعر صرف الدولار انخفض في شهر سبتمبر الماضي بنسبة 0,2٪ مقارنة بالشهر السابق ليبلغ متوسط سعر صرفه نحو 281,11 فلسا للدولار.

«الاستثمارات»: السوق يتعافى رغم استمرار المضاربات

قالت شركة الاستثمارات الوطنية في تقريرها الأسبوعي ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملاته هذا الأسبوع على ارتفاع في أدائه مقارنة بالأسبوع الماضي، حيث حققت مؤشرات السوق العامة (السعري ـ الوزني ـ NIC50 ـ كويت15) مكاسب بنسب بلغت 2,1٪ و1,5٪ و1,9٪ و2,0٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة لأداء المتغيرات العامة (المعدل اليومي للقيمة المتداولة ـ الكمية ـ عدد الصفقات) والتي ارتفعت هذا الأسبوع بنسب بلغت 63,8٪ و65,9٪ و50,9٪ على التوالي، وبلغ المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال الأسبوع 22,5 مليون دينار بالمقارنة مع متوسط 13,7 مليون دينار للأسبوع الماضي.

وأشار التقرير الى ان تعافي سوق الكويت للأوراق المالية في تداولات هذا الأسبوع جاء بعد ان كسر خلال نهاية الأسبوع الفائت قاعه خلال ثمان سنوات والبالغ 5,679 نقطة حيث اقفل في بداية هذا الأسبوع عند مستوى 5,650 نقطة تزامنا مع الحراك السياسي الذي شهدناه محليا على مدى يومين منفصلين آخرهما كان في يوم الأحد الماضي عندما تراجع السوق وقتها بمعدل 5 نقاط فقط تأثرا بالانخفاض الكبير الذي شهده الأسبوع الماضي بيومه الأخير بلغ 114 نقطة بجلسة واحدة، وقد بدأ السوق تعافيه من يوم الاثنين تحديدا عندما حقق المؤشر العام مكاسب بمعدل 90 نقطة من خلال معدلات تداول قليلة نسبيا وذلك لأن عاقبة الحراك السياسي انتهت دون وقوع نتائج مصادمات او توترات أمنية مؤثرة.

وعلى صعيد وتيرة التداولات، لاحظ التقرير استمرار نشاط العملية المضاربية وان طغى عليها طابع جني الأرباح، إذ برزت توجهات استثمارية بشراء بعض الأسهم الثقيلة خاصة في اليومين الأخيرين قبل اقفال الأسبوع فيما لم تعلن عن النتائج الفصلية للربع الثالث سوى 78 شركة اي ما يعادل نسبة 40٪ من عدد الشركات المدرجة التي يجب ان تعلن عنها في حين لم يتبق سوى اسبوع واحد على نهاية المهلة المسموح الاعلان فيها وهو ما سيلقي بظلاله على طبيعة تداولات الأسبوع المقبل التي من المتوقع ان تتسم بالتذبذب.

القطاعات الأكثر نشاطا

تقدم قطاع البنوك إلى المرتبة الأولى للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 32,3 مليون دينار بنسبة 28,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وذلك من خلال تداول 185,2 مليون سهم بنسبة 14,3٪ موزعة على 2,609 صفقة بنسبة 11,0٪، بينما تراجع قطاع شركات الخدمات المالية إلى المرتبة الثانية للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 30,2 مليون دينار بنسبة 26,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وذلك من خلال تداول 541,4 مليون سهم بنسبة 41,7٪ موزعة على 9,059 صفقات بنسبة 38,3٪.

واستمر قطاع شركات العقار بالمرتبة الثالثة للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت قيمتها 27,8 مليون دينار بنسبة 24,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وذلك من خلال تداول 406,9 ملايين سهم بنسبة 31,3٪ موزعة على 7,206 صفقات بنسبة 30,4٪.

«كميفك»: بورصة الكويت ثاني الرابحين بعد السعودية

قالت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) في تقريرها الأسبوعي ان اسواق الأسهم الخليجية شهدت مكاسب أسبوعية باستثناء بورصة قطر وسوق دبي المالي، وجاء السوق المالي السعودي في مقدمة الرابحين يليه سوق الكويت للأوراق المالية ثم بورصة البحرين وسوق مسقط للأوراق المالية، فيما كان سوق أبوظبي للأوراق المالية أقل المرتفعين.

وسجل نشاط التداول تحسنا خلال هذا الأسبوع، حيث بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة 1,61 مليار دولار، بارتفاع نسبته 19,28٪ عن الأسبوع السابق، فيما نما متوسط الحجم ليصل إلى 606,90 ملايين سهم يوميا، بنسبة 30,63٪. وأشار التقرير الى انه مع استمرار تدفق إعلانات الشركات المدرجة عن نتائجها المالية للتسعة أشهر الأولى في العام الحالي ووسط حالة الترقب للأوضاع السياسية الراهنة في البلاد، نجح سوق الكويت للأوراق المالية من تجاوز حالة القلق السائدة وتماسكت مؤشراته إلى حد كبير خلال تداولات الأسبوع، إذ شهدت معظم الأسهم الرخيصة والقيادية عمليات شراء كثيفة قادت مؤشرات السوق لتسجيل مكاسب أسبوعية جيدة.

هذا وسجل المؤشر السعري نموا مع نهاية الأسبوع بلغت نسبته 2,06٪ مستقرا عند مستوى 5,772,17 نقطة، أما المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 فقد ارتفعا بنسبة 1,50٪ و2,01٪ على التوالي.

وغلب على معظم قطاعات السوق اللون الأخضر إذ كان في مقدمة الرابحين قطاع التكنولوجيا الذي نما مؤشره بنسبة 4,30٪، يليه قطاع العقار ثم قطاع الخدمات المالية بنسبة ارتفاع بلغت 4,23٪ و2,96٪ على التوالي، أما القطاعات الخاسرة فكانت بقيادة قطاع الرعاية الصحية إذ تراجع بنسبة 5,21٪، وقد بلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 259,89 مليون سهم بارتفاع نسبته 65,90٪، كما ازداد المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 63,57٪ ليصل إلى 79,72 مليون دولار.

من جهة أخرى، أكمل المؤشر العام للسوق المالية السعودية مساره التصاعدي خلال جلسات الأسبوع الماضي ليغلق في جلسة يوم الأربعاء عند أعلى مستوى له منذ 6 أسابيع عند 6,941,97 نقطة مرتفعا بنسبة 2,22٪.

«مؤسسة البترول» ترعى وتشارك في ملتقى الصناعة الأول

تشارك مؤسسة البترول الكويتية برعاية أنشطة ملتقى ومعرض الكويت الصناعي الأول الذي سيقام بعد غد تحت شعار «مستقبل الصناعة في الكويت... إستراتيجية التحول»، وذلك بحضور ومشاركة العديد من الأنشطة الاقتصادية والسياسية المهتمة بالشأن الصناعي.

وقالت اللجنة العليا المنظمة، إن الملتقى يحظى باهتمام مؤسسة البترول الكويتية كونه يتعلق بمستقبل احد القطاعات المهمة والذي سيناقش العديد من القضايا التي تهتم بواقع الصناعة في الكويت وبحث مستقبلها، في ضوء التطورات والتحولات الإقليمية والمحلية، مضيفة أن تنظيمه برعاية رئيسية من مؤسسة البترول الكويتية يأتي في ظل الدور الذي باتت تلعبه الصناعة في تطور الكثير من الدول وتعزيز القوة التنافسية لاقتصاداتها كونه مصدر دخل حقيقي، إلى جانب أن تطوير هذا القطاع يمكن أن يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي.

وأوضحت اللجنة في بيان صحافي بهذه المناسبة أن العديد من الدراسات أوصت بضرورة تنويع مصادر الدخل، فخلال السنوات الأخيرة كشفت الأزمة المالية ضرورة وجود تنوع اقتصادي عبر إيجاد رديف للقطاع النفطي يؤسس لمستقبل اقتصادي مزدهر وقوي ومتين، مشيرة إلى أن قطاع الصناعة قادر على تعزيز الحضور الاقتصادي الفاعل على الخارطة الاقتصادية.

هذا ويكتسب الملتقى أهميته من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية من بينها سعيه لتحديد وتشخيص تحديات ومشكلات القطاع الصناعي، ووضع خارطة طريق وتوصيات للتحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج، إلى جانب وضع توصيات المؤتمر امام مجلس الوزراء ومتخذي القرار، كما تتمثل اهمية المؤتمر في الآمال التي يعلقها العاملون في القطاع الصناعي على التشريعات والقوانين الصناعية التي تنظم عمل القطاع الصناعي، وتسهل عليهم ممارسة أنشطتهم على النحو الذي يعزز التنمية الاقتصادية في الكويت.

ويأتي هذا الملتقى في وقت تعمل فيه الحكومة على رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل الوطني إلى 12٪ ضمن خطة التنمية الخمسية التي أعلنتها واعتمدها مجلس الأمة، في الوقت الذي يتطلع فيه الصناعيون إلى مساهمة فاعلة من قبل مجلس الأمة لتحقيق آمالهم بتحريك عجلة القطاع الاقتصادي عبر دورهم التشريعي والرقابي، فيما يخص القضايا الصناعية لاسيما المعلقة منها.